

والعقد صحة التقاطع واشتراط المتكلمون المتواتر ومنه افرون لاستناده كقوله غفر الله  
ما لم ينزل من السماء من غير ان يكون له اسم او احد من لغة الاله والنازل في التواتر  
كقوله النور والظلمة في قوله تعالى نور من نور وهو عطف الحروف حتمها من  
صحة لها ومصدقها والخاصية هنا ان الالف العظم وتوابع بعضها في صحتها فضائله  
التي هي حديثا منها من قول القرآن كان حرفا على انه ان لا يظفره النور ما يرضى به ما يرضى  
به ما يرضى به ما يرضى به من اجرة الالف واللام واللام عطفها من الالف واللام  
وحضور القيد والتبعية والتبعية عن موانع الفهم والتخصص والتأثير والترجيح والتميز  
والترجيح والبراهين والبراهين ان يتبعه كما ان معنى جملة التواتر والتميز والتبعية  
في قوله القرآن وتوقف عنده وحرف تلوته تكليل حلاله وتبعية حلاله في قوله القرآن  
ان يعلم من الناس فيما اخلفوا فيه ومن اراد علم الاوائل والامم في قوله القرآن وما احسن  
نصرت عظمة الميزان والنازل به والنزول اليه حصلت القابض الكبرى وما احسن  
ما قاله ابن القيم فيه في صفة مدارج السالكين وحدث الحاشية الاغوية على ذلك ووصف  
الله له اعظم من ذلك وذلك منزل لتفاهة تدبر وسعد به تفكيره وحججه على حسن وجهه  
ومعانيه ونصده ايضا ويحتمل على اقامة اواسم ونواهيته وهو الفارق بين الحق  
والباطل والحق والرشاد والهدى واليقين وقد قيل ان القرآن على اربعة اقسام حلال  
وحرام لا يتقدرا جميعا لانه وتفسيره في العرب بلحاظها وتساويه لا يعلمه الا الله  
وحل نظره في العلم والاعتقاد الا ان القرآن تسعة اقسام استعمل في تفسيره الاصل  
حلال حرام محرم ومشاهاه في تدبيره عظمة تخصصه في ذلك والتبديل مشاركة جزئية لا حتمية  
في علة الحكم وهذا بعض ما انتهى عليه القرآن من التمثيل والقياس والجمع والفرق واعتقاد  
الحلال والمعاني في الاحكام القدرية والجزائية والشرعية وارتباطها بالعلمية في الاحكام  
واستدلالا نوعيا من الشيء العرفي ويستدل بالنظر على نظيره والمعاني والحقيقة والجهاز والتخصص  
في معارك الظواهر والاشياء في الالفاظ والمعاني والحقيقة والجهاز والتخصص  
والخروج والانساق والمنسوخ وما حث الكتاب كمنع منها المنطوق وهو ما دل عليه  
اللفظ في محل النطق ثم هو ما رضى اوطاهر وانما يقول الاستدلال حتميا خاصة  
شبه المفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق وان وافق اللفظ المفهوم فوافقته  
فان كان اولي من المفهوم فمعنى الخطاب اوسا وله فحتم وان خالف المنطوق المفهوم  
فمفهوم مخرجه فحتمه ودليل الخطاب والظاهر لفظ يتفرق الصالح له والخاص لخص العام  
على بعض اثاره منه الاستثناء والشرط والتفاهة والبدل وتكون ايضا بالاعتقاد والقياس  
والحقيقة استعمال اللفظ فيما وضعه عند الخطاب والمجاز عكسه ولا بد له من غيره  
والنسخ رفع حكم شرعي بدليل شرعي والمطلق ما دل على ماهية بلا قيد محرمي  
والمقيد ما دل عليها بقيد وهو الحام والخاص فيما يخص به العام بقيد به المطلق

والقياس

والاختصاص تميز بعض الجملة ويخصص القربان بالقران ويخصص السنه بالسنة ويخصص  
السنه بالكتاب ويخصص الكتاب بالسنه بالقياس ويجوز في الكتاب بالكتاب وبالسنه المتواتر والاحاد  
لكن لا يرفع به رتبة السنه بالسنه وبالكتاب والمتواتر بالمتواتر والاحادي بالاحادي والمتواتر  
**القياس** هو لغة ضد القيد واصطلاحا علم يعرف به ذات رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قولاً وفعلًا ووصفة وقيل هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قبل اولى  
الصحابي اولى من دونه قولاً وفعلًا وتقريراً وصفه وعيابه الصون عن الخلل في نقله هذا  
معناه رواية واقفا علم الحديث دلالة فهو علم يعرف به حال الراوي والروى من حيث  
القبول والرد وما يتعلق بذلك من اصطلاح اهله وعيابه معرفة المقبول والمردود  
وموضوعه الراوي والروى والخبر يرد فيه وموضوعه هو ذات رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لان موضوع العلم هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية لا عن نفسه  
لانه قيد يبحث في الحديث عن شيئا له عليه السلام بان لقيه كان الذي من الحديث وكونه  
كما وطوله كما وهذا اشكاله وحده يتضح بتقدير الحديث كما في نطاقه والتقدير  
موضوعه ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث هو رسول الله مبعوث  
اليها بشرائع الله وبياناته وكونه من العوارض الذاتية بالنظر الى امور التي اذ هو  
الاساس والمبني لقبول الشرائع وان كان باعتبارها لفظية ليس من العوارض وقيل  
هو علم لفظي يعرف بها حال السنن والسنن والسنة هذا الخبر عن طريق  
المتن والتميز ما ينبغي ان يه غاية السنن المتن وخصوصا وحسن وضعه ومنه  
سنن واحاد والسنن خير جمع ينتج عادة لتواضعهم على الكذب عن محسوس  
ولا يمكن الاربعة وهو يقيد العلم الضروري واليقيني والفظي عند بعضهم والاحاد  
ما لم يتحقق بنبوته الى المتواتر ويشترط فيه العدالة واما المتواتر فيجب العمل به  
في الفتوى والشهادة (اجماعا) وفي كل امر ديني اودنيوي على الصريح وهو دليل قطعي  
وقد يعيد العلم القطعي النظري بالقران المختلف به بشر الاحاد اقسام منها الصحيح  
وهو نقل عدل تام الضبط من صدر السنن في محل ولاشاذ وهذا الصحيح لذاته  
والعلم ما فيه علة قادمه والاشاذ ما يخالف الراوي فيه من هو راجح منه فان  
خف الضبط الذي في الصحيح مع حصول يقينة الشروط فهو الحسن لذاته وبكثرة الطرق  
يصح وهو يقيد العلم النظري خصوصا ما اخرجته الشبان لان اجماع الامة على العمل  
بها فيهما مني علمان ما فيها كلام النبي صلى الله عليه وسلم ثم المشهور وهو المستفيض  
الذي رواه اكثر من ثلاثة والحديث الذي رواه اشان فصاعدا والغريب ما انفرد به  
واحد وهذه احاديثها المقبول والمردود والاحاد في منه ولا يعرف  
في سننه واسباب الضعف عشره وما لم يشد ضعفه وكثر طرقه عمل به في الفضائل